

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠٠٥-٢٠٠٥

## نافذه فكر

بعث سوريا.. وعون لبنان.. ولحظه تامل (١)  
بقلم: محمود شكري

دعنتي وزاره الاعلام السوريه ضمن مجموعه من رجال الفكر والصحافه المصريين، لحضور افتتاح المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، وتنازعتني هاجسان وانا اتوجه الي سوريا بعد قرابه ثلاث سنوات من بعدي عنها لظروف شخصيه وكان الهاجس الاول قناعتني بان سوريا تتعرض الان لانواء وعواصف امريكيه فرنسيه، لتهميش دورها الاقليمي، واما الهاجس الثاني الذي كان يداعب خيالي، فهو استبعادي ان تقوم الولايات المتحده بضربه استباقيه ضد سوريا، لاقصاء نظام الحكم الراهن فيها، واحلاله بنظم ورقيه غير موهله للسيطره علي الداخل السوري، اسوه بما تم في العراق،

ذلك ان استبدال نظام الحكم الحالي في سوريا سيودي الي حاله خواء وربما فوضي سياسيه في دوله اقليميه لها وزنها الجيوستراتيجي فهي تقع علي حدود العراق ولبنان وتركيا، ولها علاقات متميزه مع ايران، كما ان نظام الحكم السوري الراهن، قد اثبت قدرته علي السيطره بدرجة فاعله علي امنه واستقراره الداخلي، وتمكن من احتواء التيارات الاسلاميه والاثنيات المختلفه، ومصادر العنف المنتشره في ربوعها.. ومن ثم فان لجوء الولايات المتحده الي اسلوب الردع غير المبرر ضد سوريا، سوف يقود المنطقه الي حاله من الفوضي السياسيه العارمه،

وسيحيل ارض سوريا الي معسكرات لتصدير العنف لجميع ربوع مناطق النفوذ الامريكى الراهنه.. علاوه علي ماتقدم، فان الوضع في سوريا لايسمح باستيراد عناصر مهمشه من المقاومه السوريه بالخارج، لملء الخواء الذي سيحدث بعد اقصاء نظام حكم البعث الذي دام ٤٢ عاما، ليصبح فعليا وواقعا دعامة سياسيه متغلغله في خريطه ونسيج سوريا السياسي، فضلا عن هذا فان اطياف معارضي النظام السوري الموجودين في الولايات المتحده وغيرها مثل فريد الغادري وغيره هي مجرد واجهات لاترتكن علي عقيدته سياسيه راسخه وليس وراءها تنظيم شعبي يويدها او يدعمها، وجل ماتمثله انها مجرد ابواق نقد توجه للنظام السوري الراهن، يوكد ماسبق، ان اختفاء الزعامه السياسيه القويه للرئيس حافظ الاسد، وتولي نجله الرئيس بشار الاسد للحكم علي ثوابت ومرجعيات حزب البعث، لم يحدث زعزعه لنظام الحكم بسوريا، كماولم يضعف سيطره الحزب علي الداخل السوري.

واستقر فكري علي انه ليس امام سوريا سوي اجراء تغيير جذري في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السوري، بهدف تطوير الواقع السياسي السوري، ليصبح الداخل السوري بها هو خط الدفاع الاول ضد ايه محاولات لتصفية نظام الحكم الراهن من الخارج.

الا انني قد قدرت ان هناك حواجز حاكمة، سوف تتحكم في سيناريوهات تحرك القيادة السياسية السورية، واهمها:

\* ان خروج سوريا من لبنان بهذه الصورة الدراماتيكية، ربما كان ناقوس خطر، وطوق امان في ذات الوقت، فقد دفع سوريا لتفكير جديده في الالتفات الي الداخل السوري كهدف استراتيجي اوحدي.. ذلك ان لبنان قد اصبح قيذا علي سوريا في المرحلة الاخيرها اكثر من كونه عنصر دعم لها وبات من مصلحتها ان ترفع عنها سهام التحالف الامريكي الفرنسي والدولي، وتنتهي ظاهره قولبه الداخل اللبناني بين المعارضه لسوريا والموالين لها، وتترك الشأن اللبناني لمحترفي السياسة اللبنانيين، ليكرسوا بمعرفتهم معايير الطائفية اللبنانية التي يعج بها الشارع اللبناني حاليا وهو ما سنعالجه فيما بعد.

\* اضافة الي ان سوريا لايمكنها ان تختار نظاما لايستند علي حزب البعث كاحد التكوينات الحاكمة في الحياه السياسية السورية حتي لو تم تعديل او الغاء المادة الثامنة من الدستور السوري والتي تنص علي ان حزب البعث هو الحزب الحاكم بسوريا ذلك ان الحزب متغلغل في نسيج الداخل السوري بشكل جذري ومحكم، وتذكرت تقويما للموقف سمعته من احد المسؤولين السوريين العقلاء، ويستند علي انه لو تمت اليوم انتخابات حرة ونزيهه، وتحت اشراف دولي كامل، وبدون ايه تجاوزات من السلطه الحاكمة، فالمرجح ان يحصل حزب البعث السوري علي اكثر من 90% من المقاعد، وهي نسبة تزيد بكثير عما احرزه الحزب في الانتخابات الاخيرها،

فقد حصل الحزب علي 51% وفازت الجبهه الوطنيه التقدميه بنسبه 14% لاعتماد حزب البعث سياسه تقوم علي التنازل طواعيه عن بعض من المقاعد الموكده الي اعضاء من المعارضه والمستقلين، لافساح المجال امام اعاده تشكيل منظومه فاعله في العمل السياسي الداخلي السوري تشارك فيها المعارضه بشكل فاعل مع الحزب الحاكم، علاوه علي ماتقدم فان سياسه الحزب الراهنه، تقوم علي منع سيطره قيادات الحزب علي المناصب التنفيذييه بالدوله، فالحكومه الحاليه ليس فيها سوي ثلاثه اعضاء من القيادة القطريه وهم: رئيس الوزراء ووزير الخارجيه ووزير الماليه.

\* اضافة لما سبق، فانه من الصعوبه بمكان ان تصبح احزاب المعارضه

السوريه الراهنه والمنظمه الي الجبهه الوطنيه التقدميه احد اركان التعدديه السياسيه في النظام الديموقراطي السوري، ذلك ان هذه الاحزاب قد مارست دورها من تحت عباءه حزب البعث، وليس باعتبارها احزاب معارضه حقيقيه.

\* علاوه علي ماتقدم، فان سوريا لايمكنها ان تعزل نفسها عن الاخذ بابجديات العصر، وهي النظام الديموقراطي التعددي، حتي لو قررت الاخذ بمنهاج واهداف الديموقراطيه التعدديه، وليس بالشكل الغربي التطبيقي لها، والمطروح علي الساحة السياسيه بسوريا، ان قانون الاحزاب الجديد سوف يفتح الباب لدخول احزاب جديده تتنافس علي التمثيل النيابي، الا انه لن تغلق مقار او تقلص نشاط حزب البعث كحزب سياسي قائم وفاعل، وجل ما ستحرص عليه القياده السياسيه هو الحيلولة دون تدخل الحزب او قياداته، في الشئون التنفيذيه والمحليه والامنيه والاجتماعيه بالدوله اسوه بما هو متبع حاليا.

\* واستنادا علي ما سلف، فانه لن يكون هناك بديل امام الاجتماع العاشر لحزب البعث سوي التضحيه برموز وقيادات حزب البعث الحاليه، لاعطاء معني ولو رمزي بان سوريا تفتح المجال امام صعود نسق جديد من القيادات الحزبيه الشابه، لاعطاء جرعه تطوير لاداء الحزب، واكسابه بعضا من المرونه التي تسمح بتطبيق اسس واليات الديموقراطيه التعدديه: بالفصل بين السلطه التشريعيه والتنفيذيه، وقيام نظام برلماني يجمع بين الحزب الحاكم والمعارضه، وافساح المجال لترسيخ حريه الراي لتصبح اداه رصد وكشف للواقع السياسي الداخلي، ولتتصدي بذاتها عن طريق الصحافه والاعلام، للحد من موجه الفساد التي تعاني منها نظم الحكم الفرديه، ولتفرض الشفافيه والرقابه الفاعله علي السلطه التنفيذيه والحزبيه والامنيه.

\* كما ويلزم علي سوريا، تطوير خطابها السياسي، وسياساتها الاعلاميه، للتصدي لحملة فرض العزله وتوقيع عقوبات اقتصاديه ولوجستكيه عليها، علاوه علي ممارسه الولايات المتحده واسرائيل لسياسه تجميد محادثات السلام وعدم تحريك المسار السوري الاسرائيلي، لوضع سوريا في حاله حرب قائمه، هذا فضلا عن تطوير ادواتها الاعلاميه للتصدي لابواق الدعايه المضاده والشرسه والتي تهدف لاضعاف وضعها ومصداقيتها الدوليه، وليس ادل علي ضراوه هذه الحمله الاعلاميه، من سعيها لالصاق التهم بسوريا باعتبارها المخطط الاساسي لاغتيال الشيخ رفيق الحريري والصحفي المناضل اللبناني الفلسطيني سمير قصير وزعيم الطريقه

النقشبنديه الشيخ معشوق الخزنوي، رغم ان لدي المسؤولين السوريين العديد من الاسانيد القويه النافيه، والتي استمعنا اليها اثناء وجودنا بسوريا، الا انها لم تصل الي مسامع واذان وانظار الخارج في التوقيت وبالاسلوب المناسبين.

\* علاوه علي ان الاقتصاد السوري والذي كان يتمتع بخاصيه الاقتصاد الكلي السليم بما يعنيه من تحقيق فائض في الميزان التجاري وعجز متواضع في الموازنه العامه للدولة، ومعدل تضخم مقبول، واستقرار في سعر الليره السوريه، وتحقيق فائض في ميزان العملات الاجنبيه، نتيجه للطفره النفطيه التي بدأت منذ نحو ١٥ عاما اصبح مهددا بالخلل الاقتصادي الهيكلي، والنتيجه ان الوضع السياسي الداخلي سوف يزداد صعوبه نتيجه للكبوه الاقتصاديه التي ستلقي بظلالها علي الواقع السوري.

ووصلنا الي قاعه المؤتمرات بقصر الامويين، لنستمع لخطاب الرئيس بشار الاسد، الذي اعتلي المنصه بقامته المديده ووجهه البسام.. وللحديث بقيه باذن الله.